إشادة عربية بدور جمعية الهلال الأحمر الكويتية في العمل الإنساني

السايرمع التويجري أثناء الاجتماع التنسيقي

جنيف - "كونا": ثمن الامين العام للمنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر صالح التويجري أمس دور جمعية الهلال الأحمر الكويتية "المحوري" في العمل الانساني والاغاثي.

وأشاد التويجري في تصريح لـ "كونا" على هامش الاجتماع التشاوري التحضيري للاجتماعات الدستورية للحركة الدولية الذي تنظمه المنظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الاحمر في جنيف بخبرات وبرامج الجمعية الكويتية.

وأشار الى استحقاق الكويت وانها تقوم بدور "ريادي ونبيل" على مستوى الأفراد والهيئات من أجل خدمة العمل الانساني على مستوى أبعاده الوطنية والإقليمية والعالمية.

وأشاد بالجهود الكبيرة التي تبذلها جمعية الهلال الاحمر الكويتية في دعم بناء القدرات والتنسيق والشراكات مع المنظمات الدولية والأممية في المجال الإنساني لاسيما المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر.واكد التويجري أهمية التعاون بين الجمعيات والهيئات التي تعنى بالعمل الإنساني بما يخدم الشعوب العربية لاسيما في الوضع الراهن وما تمر به المنطقة من نزاعات التي خلفت عددا كبيرا من النازحين واللاجئين وبتت الأطفال ورملت النساء وهو وضع إنساني غير مسبوق بالمنطقة.

وقال ان الاجتماع بحث العديد من المواضيع ومنها التعليمات الإرشادية للترشح والتصويت في انتخابات اللجنة الدائمة مشيرا الى ان رئيس مجلس ادارة جمعية الهلال الاحمر الكويتي الدكتور هلال السابر مرشح للجنة الدائمة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وذكر انه تمت مناقشة التدابير التشغيلية ذات العلاقة بمذكرة التفاهم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية (ماغن ديفيد) مبينا أن الدورة الحالية تهتم بتفاصيل الأوضاع الإنسانية المستجدة وأهمية التنسيق والترتيب لمواجهتها.

من جانبه اشاد رئيس الاجتماع رئيس مجلس ادارة جمعية الهلال الاحمر الكويتية الدكتور هلال السابر بالتعاون والتنسيق المشترك بين الجمعيات الوطنية في مجالات العمل الإغاثي والإنساني لخدمة المحتاجين والمتضررين جراء الكوارث الطبيعية او من صنع الانسان. وقال ان جهود الكويت في العمل الانساني هي محل تقدير كل المنظمات الدولية مشيرا الى ان الجمعية تعد من الجمعيات الوطنية الفاعلة والمؤثرة في محيطيها الاقليمي والدولي والتي تدعم بقوة توجهات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر بهدف متابعة العمل الاغاثي والانساني في تعزيز وتنسيق الجهود الاغاثية للمتضررين.

وأشار السابر إلى أن الاجتماع ناقش تطورات الأوضاع الإنسانية في الدول التي تشهد أزمات إنسانية للعمل على توفير المساعدات الإنسانية والإغاثية لهم عبر الشركاء في العمل الإنساني.

وحضر الاجتماع الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاسلامي والمنظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الأحمر. وستنطلق اليوم اعمال المؤتمر الـ33 للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وتتواصل حتى الـ12 من ديسمبر الجاري.

«زكاة الأندلس» : 3500 دينار كلفة بناء مسجد يتسع لـ 90 مصلياً

قال رئيس زكاة الأندلس التابعة لجمعية النجاة الخيرية، زيد الهاملي : نحرص على بناء وتنفيذ مشروع المساجد بالمناطق التي تفتقر إليها وكذلك وفقا لرغبة المتبرعين الكرام، ونقوم قبل التنفيذ بزيارة المنطقة للوقوف عن كثب عن مدى حاجتها للمشروع، والتعرف على اعداد المستفيدين وغيرها من الأمور الهامة.

وبين الهاملي أن تكلفة بناء مسجد يتسع لعدد 90 مصليا في الدول الآسيوية تبلغ 3500دينار شاملة الفرش و المأذنة وأماكن الوضوء وخزان للمياه وبئر ومضخة وحمامات وغيرها من المرافق الأخرى. لافتا أن النجاة الخيرية تحرص أن تجعل مساجدها منارات دعوية بحيث لا يقتصر دورها على أداء الصلوات الخمس، بل تقيم بها حلقات لتحفيظ القرآن الكريم وكذلك مسابقات ثقافية ودعوية وأمسيات دينية، وتنفذ من خلالها مشروع ولائم إفطار الصائم وتوزع كذلك من خلالها لحوم الأضاحي. ورفق بالمسجد مكتبة إسلامية تضم العلوم الشرعية التي يحتاجها المسلمون، فهدفنا جعل المسجد جامعة إسلامية صغرى تنشر النور والآداب والأخلاق التي أمرنا بها الدين الحنيف.

وحول آلية التنفيذ أجاب الهاملي : بعد اعتماد المشروع والتعاقد مع الجمعيات الرسمية في تلك الدول نشرع في التنفيذ و نقوم بين الفينة والأخرى بزيارة المسجد، ونوثق كافة مراحل التشييد ونرسلها للمتبرع، ونوجه له دعوة للمشاركة في افتتاح مسجده لمشاهدة فرحة وسعادة أهالي المنطقة بهذا الصرح الدعوي المبارك.

وأوضح أن زكاة الأندلس شيدت عشرات المساجد فهناك أزواج قاموا ببناء مساجد بأسماء زوجاتهم وهناك زوجات شيدن مساجد بأسماء أزواجهن وهذه من قصص الوفاء التي جبل عليها أهل الكويت، وكذلك يقوم الكثير من الأبناء البررة ببناء مساجد بأسماء والديهم، وهناك من بنى مسجداً وسماه مسجد أهل الكويت أملاً من الله جل وعلا الأجر والثواب لكل أهل الكويت، وغيرها من قصص العطاء الكثيرة، فكل صلاة وذكر و قراءة للقرآن وتسبيح وعمل صالح في ميزان من شيد هذا المسجد والله واسع عليم، للتواصل مع زكاة الأندلس الاتصال على 97238002.

في ذكرى اليوم العالمي لها الذي تحييه دول العالم .. اليوم

سجل ناصع وبصمات كويتية واضحة في مجال حماية حقوق الإنسان

عمر الشرقاوي

طلال المطيري

طارق الشيخ

- الشرقاوي : هذا الملف يشغل جانباً كبيراً من الإستراتيجيات الحكومية
- المطيري : البلاد عمدت إلى اتخاذ عدة تدابير لضمان حقوق الإنسان لاسيما المتعلقة بالعمالة الأجنبية
- الشيخ : الكويت من الدول التي نتمنى أن تحذو البلاد حذوها في مجال التعاطي مع آليات «الأمم المتحدة»

تحظى الكويت بسجل ناصع في ملف حقوق الانسان ما جعلها تشغل مكانة مرموقة عالميا وتشكل "نموذجا فريدا يحتذى به في التعاطي والاستجابة لقرارات وتوصيات الامم المتحدة" بحسب مسؤول اممي.

وتحل ذكرى اليوم العالمي لحقوق الانسان الذي تحييه دول العالم في الـ10 من ديسمبر سنويا في ضوء تواصل الجهود الكويتية لتعزيز هذا الجانب عبر اقرار تشريعات من شأنها تكريس قيم حقوق الانسان.

واتساقا مع القرارات الاممية المعنية بهذا المجال ولعل ابرزها اقرار الاعلان العالمي الصادر في عام 1948 حرصت الكويت على الانضمام الى المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة ايمانا منها باهمية تكاتف المجتمع الدولي لحماية المدنيين.

وفي هذا الصدد جدد مسؤولون كويتيون في تصريحات متفرقة لـ "كونا" أمس التاكيد على مواصلة الجهود المحلية في حماية حقوق الانسان ايمانا بمبادئ المساواة وعدم التميز والكرامة الانسانية التي استقاها المشرع الكويتي من الشريعة الاسلامية السمحة.

وقال وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي في تصريح لـ"كونا" ان ملف حقوق الانسان عامة وحقوق العمالة الاجنبية خاصة يشغل جانبا كبيرا من الاستراتيجيات الحكومية انطلاقا من سمعة الكويت في هذا الجانب وخصوصا انها مركز العمل الانساني العالمي.

واضاف الشرقاوي الذي يشغل ايضا منصب نائب رئيس (اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين) انه ايمانا بمبادئ المساواة وعدم التميز والكرامة الانسانية التي استقاها المشرع من الشريعة الاسلامية السمحة وانطلاقا من الحرص على تجريم كل انماط الاتجار بالاشخاص فقد صدر القانون رقم 91 لسنة 2013 في شان مكافحة الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين.

واوضح ان القانون تضمن في احكامه عقوبات رادعة بحق مرتكبي تلك الجرائم فضلا عن التدابير المناسبة لمساعدة الضحايا وحمايتهم.

وافاد بانه تم تخويل النيابة العامة والمحكمة المختصة احالة المجني عليه الى الجهات الطبية او دور الرعاية الاجتماعية لتلقي العلاج والرعاية اللازمين كما انيط بالنيابة تحريك الدعاوى في تلك القضايا.

ولفت الشرقاوي الى حرص الكويت على حماية العمالة المنزلية وكفالة حقوقهم من خلال القانون رقم 68 لسنة 2015 وكذلك انشاء مركز ايواء القوى العاملة المعني باستقبال ضحايا الاتجار بالاشخاص وتقديم الخدمات الطبية والغذائية لهم الى جانب التواصل مع سفارات بلادهم.

وذكر انه مواكبة للتطور التكنولوجي وآثاره السلبية "المحتملة" في توظيف ضحايا الاتجار بالاشخاص فقد تضمن قانون جرائم تقنية المعلومات عقوبات رادعة لكل من اسس موقعا او نشر معلومات باستخدام الشبكة العنكبوتية او باي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات المنصوص عليها في بنوده بقصد الاتجار بالاشخاص او تسهيل التعامل فيهم.

وافاد بانه سعيا من الكويت نحو تعزيز آلياتها لمكافحة الاتجار بالاشخاص فقد صدر قرار مجلس الوزراء باعتماد (الاستراتيجية الوطنية) ذات الصلة التي تحتوي على ثلاثة محاور رئيسة هي الوقاية والحماية والتعاون الدولي.

وقال الشرقاوي انه اتساقا مع قرار مجلس الوزراء فقد صدر قراري وزارة العدل 1902 لسنة 2018 المؤرخ في 28 اكتوبر 2018 ورقم 2062 لسنة 2018 المؤرخ في 19 نوفمبر 2018 بإنشاء (اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين) برئاسة وزير العدل وتسمية اعضاء اللجنة التي تضم في عضويتها العديد من الجهات المعنية.

واشار الى تكليف وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الخارجية لتنفيذ (الاستراتيجية) بالتعاون مع وزارات الاوقاف والشؤون الاسلامية والداخلية والتربية والشؤون الاجتماعية والصحة والاعلام والنيابة العامة والهيئة العامة للقوى العاملة.

وحول التعاون الاقليمي في هذا المجال ذكر الشرقاوي ان وزراء العدل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية اصدروا قرارا في اجتماعهم الـ28 باعتماد القواعد النموذجية لمكافحة الاتجار بالاشخاص في دول المجلس في حين قامت الكويت بالتوقيع على بروتوكول مكافحة الاتجار بالاشخاص لا سيما النساء والاطفال الملحق بالاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

واكد حرص وزارة العدل على دعم قدرات الكوادر الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين حيث عهد لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية تنظيم العديد من الدورات التدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة في هذا المجال.

من جانبه اكد مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الانسان طلال المطيري في تصريح مماثل لـ(كونا) حرص الكويت على حماية حقوق الانسان ونشر وتعزيز الحريات العامة والخاصة.

وقال المطيري ان الكويت عمدت الى اتخاذ عدة تدابير على ارض الواقع لضمان حقوق الانسان لاسيما المتعلقة بالعمالة الاجنبية والحد من استغلالها.

وذكر ان هناك بيئة تشريعية في الكويت تتوافق والمعايير الدولية مشيرا الى القانون رقم (2013/91) الخاص بمكافحة الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين.

واوضح ان هناك قضايا منظورة امام المحاكم الكويتية لاشخاص تم وضعهم تحت طائلة هذا القانون مشددا على ان "السلطات الكويتية لم ولن تتهاون في مثل هذه القضايا التي للاسف تسئ لسجلنا في مجال حقوق الانسان".

وافاد بان "جميع قضايا الاتجار بالبشر يتم نسجها للاسف خارج البلاد وتحديدا في الدول المصدرة للعمالة" موضحا ان "القصور في هذه القضية هو نتيجة عدم وعي العمالة بحقوقها عند توقيع العقود في البلد المصدر".

واستطرد قائلا "نلمس بان بعض العمالة تقوم بتقديم تنازلات من اجل الظفر بفرصة عمل في الكويت".

واشار المطيري الى "ان هناك رؤية كويتية في ان تكون بلادنا خالية من هذه الظاهرة".

وذكر ان القانون وآلياته يعمل بها بشكل واضح في ما يتعلق بهذا الملف مؤكدا ان السلطات الكويتية اغلقت مكاتب استقدام العمالة المنزلية التي تخالف قانون (2015/68) او غيرها من القوانين التي تندرج تحت قضايا الاتجار بالبشر.

بدوره قال ممثل الامين العام للامم المتحدة المنسق المقيم للمنظمة لدى الكويت الدكتور طارق الشيخ لـ(كونا) ان "الكويت تعد نموذجا فريدا يحتذى به في التعاطي والاستجابة لقرارات وتوصيات حقوق الانسان الصادرة من المقررين الاممين الخاصين ومجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان".

واكد الشيخ "اهتمام الامم المتحدة البالغ بالعمل مع الكويت في مجال حقوق الانسان لما تتميز به من روح ايجابية في التعاطي مع اية اشكاليات متعلقة بتلك الحقوق".

واضاف ان "الكويت من الدول التي كانت سباقة في ما يخص دستورها تجاه العمل من اجل حفظ حقوق وكرامة الانسان واعطاء اكبر قدر من الحماية لحفظ هذه الحقوق".

وذكر ان "الكويت آلت على نفسها خلال العقدين الماضيين الالتزام بتوصيات مجلس حقوق الانسان استنادا الى التقارير التي تقدمها للمجلس كما وجهت الدعوة الى المقررين الخاصين لزيارة الكويت للنظر في آليات وملفات حقوق الانسان.

وافاد بان المنظمة لمست تلك الروح الايجابية من الكويت عبر تعاملها مع كافة المنظمات التابعة للامم المتحدة سواء (المنظمة الدولية للهجرة) و(المفوضية العليا لشؤون اللاجئين) في مايخص اللاجئين والمشردين المتواجدين في مناطق العالم و (منظمة العمل الدولية) في شأن حقوق العمالة الوافدة.

واشار الى زيارة المقررين الاممين الخاصين الى الكويت ومنهم المقرر الخاص بالعمل من اجل مكافحة التمييز والعنصرية وعدم المساواة اضافة الى المقرر الخاص بالاتجار في البشر وخاصة الاطفال والنساء ومجموعة العمل الاممية الخاصة بمكافحة التمييز ضد المراة في القانون والحياة وذلك في عام 2016.

ونوه بـ "استجابة الكويت للتوصيات المختلفة التي تقدمها المنظمات الاممية وتعاونها الايجابي في حل بعض المشاكل والعقبات التي تقف امام الانسان نحو مزيد من الحقوق اضافة الى توفير سبل العيش الكريم وحق العمل بامان وراحة لكافة فئات العمالة سواء المنزلية او الخاصة في كافة المستويات".

ورأى انه من هذا المنطلق فإن "الكويت هي من الدول التي نتمنى ان تحذوا دولا اخرى حذوها في مجال التعاطي مع آليات حقوق الانسان والاستجابة للقرارات والتوصيات اضافة الى عملها الدؤوب في نشر الوعي وتطوير آليات حفظ القانون والتركيز على التشريعات الخاصة بحق العمل وحقوق المراة والطفل لإعطائهم اعلى درجات الأمان والاستقرار".

ودلل على ذلك بتسمية الامم المتحدة لسمو امير الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح ب (قائد العمل الانساني) حيث جاءت عن جدارة واستحقاق تتويجا لمسيرة عمله والجهود التي بذلها على مدار سنين طويلة لرفع مكانة الكويت عاليا قائلا ان صاحب السمو هو القائد الملهم والحكيم الذي كرس الانسانية منهجا ولابد ان يتاسى به كل من يعيش على هذه الارض.